

أزمة المواطنة في المجتمعات العربية: المجتمع العراقي أنموذجا

The Crisis of Citizenship in the Arab Societies:
the Case of Iraq

عبدالوهاب بن خليف*

جامعة الجزائر "3"

benkhelef10@yahoo.fr



تاريخ الإستلام: 2020/05/21 تاريخ القبول: 2020/05/30 تاريخ النشر: 2020/06/05

ملخص:

لم تنجح النخب السياسية الحاكمة في ترقية مفهوم المواطنة في المنطقة العربية لاسيما في الدول، التي مسّتها أحداث ما يسمّى "بالربيع العربي" عام 2011 على غرار سوريا، اليمن، ليبيا، السودان...، والتي بدأت مع احتلال العراق من قبل عام 2003... هذا الأخير-أي العراق- عرف انقساماً اجتماعياً خطيراً بسبب غياب سلطة الدولة والقانون، وبالتالي شعور الفرد العراقي بأزمة مواطنة وفقدان الشعور بالانتماء إلى الدولة، التي لم تعد قادرة على حماية أمنه وممتلكاته ومكتسباته.

الكلمات المفتاحية: المنطقة العربية، أزمة، المواطنة، المجتمع، العراق.

Abstract :

The ruling elites in the Arab world have not succeeded in enhancing the principle of citizenship within their countries, especially those that witnessed what has been dubbed as "the Arab Spring's uprisings" since 2011, like Iraq, Yemen and Libya. Iraq, for instance, has witnessed, since the 2003 U.S.-led invasion, a subversive citizenship crisis, which is attributed to numerous factors, including the absence of both the rule of law and the state's legitimate monopoly over the use of force. As a result, the Iraqi individual is no longer feeling loyalty towards its country, or even the patriotic pride of being an Iraqi, particularly since his subsequent governments have failed to protect his safety, properties, and dignity.

Keywords: Arab region; Crisis; Citizenship; Society; Iraq.

* - المؤلف المرسل:

مقدمة:

تعرف المنطقة العربية منذ احتلال العراق عام 2003 وما أعقبه من أحداث وتحديات خطيرة بأبعاد مختلفة، التي تعرضت لها العديد من الدول العربية منذ عام 2011، وما انجر عنها من تداعيات سياسية، أمنية، اقتصادية واجتماعية، هددت ومازالت تهدد كيان الدولة الوطنية، وذلك من خلال مشاريع الهيمنة والتغلغل الغربية والصهيونية من أجل تجزئة المجرأ على أسس عرقية، طائفية ومذهبية لتسهيل عمليات نهب الخيرات الاقتصادية خاصة منها النفطية من جهة، وتحقيق أمن إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية بصفة نهائية.

وبالرغم من الكثير من الإنجازات التي حققتها بعض الدول العربية على مستوى آليات الديمقراطية، خاصة ما يتعلق منها بالتعددية السياسية والإعلامية والانتخابات وغيرها، إلا أن البناء الديمقراطي في هذه الدول مازالت رهينة الثقافة السياسية والوعي الديمقراطي.

تفتقد الدول العربية إلى استراتيجيات وطنية تتجاوز الذهنات السياسية القائمة على القبلية والعروشية والجهوية والعرقية والدينية... وتكرس ثقافة سياسية ديمقراطية، يساهم في بلورتها الفئات الاجتماعية المختلفة للمجتمع، من أحزاب ومجتمع مدني وجامعات ومراكز بحث ومتقنين وسياسيين... بالاعتماد خاصة على مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

إن تكريس مبدأ المواطنة داخل المجتمعات العربية هو الأساس الذي يقوم عليه مجتمع الدولة، فبعد أكثر من نصف قرن من الزمن، شهدت المجتمعات العربية تحولات عميقة على المستويين السياسي والشعبي، لم يواكبها تطورا على مستوى المواطنة.

وإذا عدنا إلى النموذج العراقي، فقد اعترضت مسيرة التأسيس لعملية الانتقال الديمقراطي تحديات كبيرة في ظل الانفلات الأمني وغياب سلطة الدولة منذ عام 2003، بالرغم من وجود مؤسسات منتخبة، أي الرئاسة والحكومة والبرلمان، لكن تطور الأوضاع السياسية والأمنية، أدى إلى الانقسام الاجتماعي بأبعاده الاجتماعية الهوياتية والأمنية في المشهد السياسي العراقي.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: لماذا فشلت أغلبية الدول العربية وعلى رأسها العراق، السودان، سوريا، اليمن وليبيا... في استيعاب التناقضات الاجتماعية بأبعادها القبلية، المذهبية والدينية، وصولا إلى التأسيس لمبدأ المواطنة التي تتحقق في ظل الديمقراطية ودولة القانون؟.

للإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا التطرق إلى مجموعة من النقاط نحصرها في المحاور التالية:

-المواطنة: المفهوم والنظرية

-البعد القبلي في المجتمعات العربية: الواقع والانعكاسات

-التناقضات السياسية بين مكونات المجتمع العراقي

-أزمة المواطنة في المجتمع بعد سقوط النظام العراقي عام 2003

-الانتفاضة العراقية: المطالب، التضحيات والمآلات

1- المواطنة: المفهوم والنظرية:

يعني مفهوم المواطنة المتمتع بالحقوق المختلفة سواء كانت مادية أو معنوية والالتزام بالواجبات الوطنية، كما أنها تمثل الشعور بالانتماء والولاء للوطن والدولة، التي تعد مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الحقوق العامة للمجتمع، كما أن المفهوم الحيوي للمواطنة هو أشمل من الولاء للعشيرة أو القبيلة أو الطبقة... بل يتجاوز الولاء لهذه الأطر الضيقة، ليرتبط بالوطن الأم.

نقصد بالوطن لغويا مكان الإقامة والحماية للفرد، ومن الناحية السياسية، يعرف على أنه صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات، التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن، وعلى أنه يدل على مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني (الدولة) الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة. إن مفهوم المواطنة يعني العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون أية دولة، وما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق في ظل دولة القانون.

إن تحقيق صفة المواطنة في ظل الدولة، يعني أن المواطن في هذه الدولة، يتمتع بحقوق مختلفة سياسية، قانونية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية.

يقوم الدستور على أساس توافق مجتمعي في الدولة، ويكون عبارة عن عقد اجتماعي، يمثل مصدرا للحقوق وحاميا للواجبات بالنسبة لكل مواطن يتمتع بجنسية هذه الدولة، دون تمييز عنصري أو عرقي أو طبقي. تعرف عملية التغير الاجتماعي في المجتمعات العربية نوعين من العمليات، فإذا كانت العملية الأولى تسعى للحفاظ على الوضع القائم وضمان استمرارية النظام الاجتماعي، بما يتماشى والتحول التي يعيشها الواقع الاجتماعي العربي، فإن العملية الثانية، تسعى إلى إحداث تغيير، قد يصل إلى مستوى التغير الجذري.

إن تجاوز عملية الصراع بين العمليتين داخل المجتمعات العربية يسعى إلى بناء علاقة تعاون تربط بين القبيلة والدولة، كما أن هناك من يسعى إلى تجاوز مؤسسة القبيلة وبناء دولة وطنية تقوم على مؤسسات ديمقراطية، تضفي الشرعية على العمل السياسي داخل الدولة.

مازالت الدول العربية تفتقد إلى ممارسة ديمقراطية تصنعها الشعوب من خلال المشاركة السياسية الواسعة والمراقبة السياسية القانونية واحترام حقوق الإنسان المختلفة. فالديمقراطية ليست مرتبطة بطبيعة النظام السياسي القائم، وإنما مرتبط بمدى تقبل السلطة بمبدأ التداول على السلطة¹.

¹-عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار. الجزائر: دار قرطبة، 2016، ص 122.

نظريا، فإن البناء النظري لموضوع دراستنا سنعتمد فيه على النظرية البنائية التي تقوم أساسا على دور الهوية بمختلف أبعادها، القيم، المعتقدات، الأفكار والتصورات في تشكيل وتوجيه السلوكيات السياسية والاجتماعية والأمنية للفاعلين المحليين.

تكمن أهمية النظرية البنائية في أنها تركز على الفاعلين الاجتماعيين والدينيين، التي تتبنى طروحات دينية وإيديولوجية. وهي طبعاً التي توجه هؤلاء الفاعلين في نهاية المطاف، وهو الأمر الذي ينطبق على العراق كدولة بأبعادها التاريخية والحضارية...

2- البعد القبلي في المجتمعات العربية: الواقع والانعكاسات

شكّلت مؤسسة القبيلة عاملاً أساسياً في قيادة المجتمعات العربية وتحرير شعوبها من الاحتلال الأجنبي. كما لعبت القبيلة دوراً مهماً بعد استقلال هذه الدول في المحافظة على استقرار المجتمعات العربية.

اختلفت السلطة الحاكمة في الدول العربية في التعاطي مع القبيلة. فإذا كانت قد تميّزت بالحذر والحيطه في بعض الدول على غرار ليبيا، فإنها اتسمت بالولاء على غرار دول الخليج والأردن.

تعرف القبيلة بأنها "وحدة متماسكة اجتماعياً، ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية"². وتتحدّد القبيلة بالرابطه العصبية التي تبرز ولاء الفرد لجماعته القريبية، منا أنها تتحدّد بروابط جغرافية واجتماعية وسياسية، التي في تعزيز دعائم النسب الواحد، هذا الأخير يتبلور وتكتمل معاملة من خلال التفاعل والاحتكاك والتقارب، التي تتطور مع مرور الوقت، لتتحول إلى عادات وتقاليد وأعراف تحكم البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي³.

كما تعرف القبيلة بالرابطه العصبية التي تحدد بدورها ولاء الفرد لجماعته القريبية، كما أنها تتحدّد بروابط جغرافية واجتماعية وسياسية، التي تساهم في تعزيز دعائم النسب الواحد، هذا الأخير يتبلور وتكتمل معاملة من خلال عوامل التفاعل والاحتكاك والتقارب، التي تتطور مع مرور الوقت، لتتحول إلى عادات وتقاليد وأعراف تحكم الأبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي لاسيما في أفريقيا، المتمثل في القبيلة والعشيرة.

تمثل القبيلة المجتمع المحلي الذي يجمع بين مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات روحية عميقة، قد تصل إلى مستوى العصبية القبلية، التي تحقق الشعور بوحدة الجماعة، إن تكتل واندماج أفراد القبيلة الواحدة ويجعلهم أكثر تماسكاً وقوة، هو بفعل عاملي الإقليم والقربة، من خلال عمليات المصاهرة بين أفراد هذه القبيلة، وتمتعهم بأرض جماعية، من جهة، وحيازتهم على ملكيتهم العائلية، من جهة أخرى⁴.

2- عبد السلام إبراهيم بغداددي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقلية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 204.

3- نفس المرجع، نفس الصفحة.

4- نفس المرجع، ص 207.

يظهر رئيس القبيلة في حالة تعرض هذه القبيلة أو هذه العشيرة إلى اعتداء أجنبي، يهدد كيانها القبلي من قبل قبيلة أو عشيرة أخرى، أو من قبل سلطة مركزية في الدولة التي تنتمي إليها هذه القبيلة. يتجسد هذا النوع من المجتمع التقليدي الذي تحكمه العصبية القبلية في الكثير من الدول العربية والأفريقية، سواء في شمالها أو جنوبها أو شرقها أو غربها⁵.

يرتبط مبدأ المواطنة ارتباطاً وثيقاً بالحرية الفردية للمواطن، التي تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما: القسم الأول: الحريات ذات المضمون المادي، وتشتمل الحرية الشخصية بالمعنى الضيق، حق الملكية الفردية، وحرمة المسكن، ثم الحرية الاقتصادية الشاملة لحرية التجارة والعمل والصناعة، أما القسم الثاني من الحريات الفردية: فهو ما يطلق عليه الحريات المعنوية، وتتفرع بدورها إلى حرية العقيدة، وحرية الاجتماع، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعليم⁶.

وبالإضافة إلى الحريات الفردية، هناك الحريات الاجتماعية، التي تقسم هي الأخرى إلى قسمين منها. القسم الأول، ويشمل ثلاثة فروع هي: الحريات الأساسية، والحريات الاقتصادية والحريات الفكرية. أما القسم الثاني، ويطلق عليه حريات المعارضة، أي بإمكان الأفراد أن يعارضوا السلطة العامة، إذا ما تعرضت للأفراد في مجالات حريات القسم الأول⁷.

3- التناقضات السياسية بين مكونات المجتمع العراقي:

إن العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس القرابة، المذهبية، الهوية في العراق، تظهر أن الدولة المعاصرة لم تنجح من خلال الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في استيعاب أو إلغاء بصفة كاملة المؤسسات المجتمعية التقليدية ممثلة في المحاصصة الحزبية والمذهبية، وبالتالي فإن المواطن العراقي ما يزال رهين البعد المذهبي والمنطق القبلي، في ظل انعدام المواطنة التي ترعاها الديمقراطية ودولة القانون.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، توقعت النخبة العراقية بمختلف توجهاتها حدوث طفرة نوعية في الممارسة الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى اجتثاث حزب البعث، حيث كان ذلك بمثابة الهدف المنتظر الذي يؤسس لإعلان بداية مشروع الدولة المعاصرة القائمة على العروبة، الإسلام والديمقراطية، غير أن الواقع أثبت أن النظام بأبعاده الثلاثة: رئيس الجمهورية من الطائفة الكردية، ورئيس الحكومة من الطائفة الشيعية، ورئيس البرلمان من الطائفة السنية، قد وظّف هذه الأبعاد من أجل تثبيت دعائم نظامه السياسي وإلغاء صفة المواطنة عن المجتمع العراقي.

5 - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1990.

6- A. ESMEIN, Eléments de droit constitutionnel, Tome I, Paris, 1927, P 582.

7 - عبد الجليل حسن، العراق في ظل الاحتلال والمقاومة: دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج. دمشق: دار الفرق، 2006، ص ص 90-93.

إن استمرار البناء الاجتماعي المذهبي في المجتمع العراقي، هو في واقع الأمر نوع من مقاومة الدولة الوطنية الحديثة، وبالتالي مقاومة الوطن والمواطنة، التي تؤدي حتماً إلى غياب العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات، وقد تتحول هذه المقاومة إلى نوع من التعايش الحذر بين مختلف المكونات المذهبية التي تحكم المجتمع العراقي.

إن الأزمة السياسية، الأمنية الاقتصادية والمجتمعية التي يعيشها العراق، ليست فقط ناتجة عن سقوط نظام صدام حسين عام 2003، وإنما تعود أساساً إلى غياب مشروع مجتمع وطني يجسد التوافق الوطني الشامل.

لقد أصبح العراق اليوم ونحن في بداية العشرية الثالثة من القرن الواحد والعشرين أمام معضلة التوفيق بين تجسيد مبدأ المواطنة للفرد العراقي، من جهة، ومسايرة متطلبات الأمن الوطني، من جهة أخرى. وهي معادلة صعبة في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها الدولة العراقية.

إن الالتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية والعمل على تكريسها أكثر من خلال تعزيز دور مؤسسات المجتمع السياسي والمجتمع المدني باعتبارهما يشكلان دعائم كل عمل سياسي ديمقراطي في أية دولة، بالإضافة إلى دعم الحقوق الاقتصادية والثقافية للمواطن العراقي، وصولاً إلى تغليب منطق الدولة على منطق المحاصصة المذهبية.

إذا انطلقنا من أن تجاوز الأزمة السياسية والأمنية، وحل مجموعة من المشاكل ذات الأبعاد القبلية، والمجتمعية، والاقتصادية والسياسية، فإن ذلك يستدعي اعتماد إستراتيجية وطنية تقوم أساساً على بناء دولة قوية على أسس ديمقراطية من خلال تحقيق المشاركة السياسية، تحقيق التنمية المتوازنة، بناء مؤسسات عسكرية، أمنية وقضائية قوية.

4- أزمة المواطنة في المجتمع بعد سقوط النظام العراقي عام 2003 :

تعود أسباب تردي الأوضاع السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية إلى عدة أسباب، نوجزها في النقاط التالية⁸:

- الغزو الأمريكي المباشر للعراق عام 2003 وإسقاط النظام القائم وحل المؤسسة العسكرية، واجتثاث أتباع حزب البعث، وما انجر عن ذلك من تدهور خطير للأوضاع العامة في البلاد. فحسب محكمة نورمبرغ، فإن الاحتلال الأمريكي برمته هو جريمة حربية، بل أفضع جريمة دولية تختلف عن جرائم الحروب الأخرى فقط بأنها تحوي بداخلها كل الشر التي يتبعها⁹، آثاره المدمرة مازالت إلى حد اليوم وستستمر لسنوات أخرى.

- فشل منظومة الحكم في العراق منذ سقوط النظام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي، الأمر الذي أثر على الوضع الأمني.

- كان حل المؤسسة العسكرية العراقية، التي كانت من أقوى الجيوش العربية، خطأً إستراتيجياً كبيراً، بالنظر إلى ما أصبح عليه الجيش العراقي، الذي تحوّل إلى جيش طائفي تتجاذبه النزعات الطائفية بين السنة والشيعة والأكراد...

⁸ - عبد الجليل حسن، العراق في ظل الاحتلال والمقاومة: دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج. دمشق: دار الفرق، 2006، ص ص 90-93.

⁹ - نعم تشومسكي، صناعة المستقبل: الاحتلال، التدخلات، الامبراطورية والمقاومة، ط 4. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2019، ص 81.

- إن الإقصاء والتهميش الذي مارسه الجهاز التنفيذي على أساس طائفي لفئات مختلفة من المجتمع العراقي لاسيما خلال فترة حكم رئيس الوزراء نوري المالكي، كانت لها تبعات خطيرة، هددت النسيج الاجتماعي العراقي، وكان كيان الدولة على وشك الانهيار، ومازالت تأثيراته إلى غاية اليوم.
- وصل انتشار الفساد السياسي والإداري في العراق إلى مستويات قياسية، بحيث أصبح العراق يصنف في المراتب الأخيرة في تصنيف الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد.
- أدى انتشار الجماعات المسلحة إلى تزايد ظاهرة الإرهاب في العراق، خاصة منذ عام 2013 وتأسيس ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتسمى اختصاراً "داعش"، التي عاثت في الأرض فساداً وقتلاً وتنكيلاً بالعراقيين.
- دور التدخلات الخارجية في استمرار الأزمة العراقية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، إسرائيل وغيرها.
- في أعقاب سقوط النظام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي في 2003، استمرت التجاذبات السياسية بين السلطة والمذهبية، بالرغم من إصرار النظام السياسي الانتقالي في العراق على محاولة تجاوز واقع الصراع المذهبي لصالح مؤسسات الدولة.
- إن استمرار الثقافة المذهبية داخل المجتمع العراقي، سيجعل من الصعب إلغاء المنطق المذهبي والقبلي في العراق. لذلك، فإن قوة النظام السياسي العراقي، تكمن في مدى قدرته على استيعاب الأعراف والقيم القبلية وتوظيفها في إطار مشروع نهضوي عراقي، يمزج بين الأصالة والمعاصرة ويكرّس التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات دستورية قوية قادرة على تحقيق المواطنة للفرد العراقي.
- إن الخصوصية التقليدية العراقية، تجعل من الصعب اختراق التعقيدات الهوياتية والاجتماعية للمكونات المختلفة للعراق، بالرغم من التدخلات الإقليمية والدولية الكبيرة التي تعرض لها العراق منذ سقوط نظام صدام حسين.
- إن المجتمع العراقي تحكمه أربعة تحديات سياسية، اجتماعية، اقتصادية وأمنية، نلخصها في التحديات التالية:
- التحدي السياسي:** إن المجتمع العراقي يتميز بنظام سياسي تحكمه ثلاث طوائف أساسية وهي: الأكراد، الشيعة والسنة، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى تجاذبات سياسية، أثرت سلباً على الممارسة الديمقراطية ودولة الحق والقانون وانعدام الحريات الأساسية وتراجع مستوى المعيشة في جميع المجالات.
- يظل التحدي السياسي للدولة العراقية هو كيفية اعتماد الحكم التوافقي الذي يكرس النظام التمثيلي على حساب الحكم المركزي الذي يحقق الديمقراطية، التي تقوي صفة المواطنة العراقية، التي طالما افتقدها الفرد العراقي لعقود طويلة.
- كما ستكون عملية بناء الدولة العراقية الحديثة على أساس ديمقراطي يكرس الشرعية القانونية ويرتقي بصفة المواطنة للفرد العراقي، من بين أولويات الحكومة الحالية خاصة بعد الاحتجاجات الشعبية التي أدت إلى سقوط ضحايا من اندلاعها قبل عدة أسابيع.

-التحدي الاجتماعي: يتميز المجتمع العراقي بالتعدد المذهبي والقبلي، الأمر الذي أدى إلى الصراعات السياسية كان لها تأثير على الجانب الاجتماعي. وتظل أكبر مشكلة تواجه المجتمع العراقي، هو استمرار المعضلة الأمنية والأزمة الاقتصادية، لأن السلطات العراقية فشلت لحد الآن في بسط نفوذها وسيادتها على كافة التراب العراقي. اجتماعيا، تسعى هذه الحكومة إلى الحيلولة دون حدوث انقسام اجتماعي داخل المجتمع العراقي، وذلك لتفادي تحقيق مشروع تقسيم العراق الذي تضمنه مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي تزامن ظهوره مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

-التحدي الاقتصادي: تميز الاقتصاد العراقي بالتخلف وتدني مستوى المعيشة، بالرغم من أن العراق من أغنى الدول النفطية، حيث لم تستغل الطفرة النفطية في بناء قاعدة اقتصادية قوية.

إن المحاولات التي قام بها النظام العراقي السابق، لم تفلح في تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي استهلاكي إلى اقتصاد استثماري إنتاجي، بالرغم من أن العراق يصدر أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا.

-التحدي الأمني: إن الانفلات الأمني الذي تعيشه العراق منذ عام 2003، أثر سلبا على الواقعين الاقتصاد والاجتماعي للعراق، لأن أولوية النظام القائم هو إعادة الأمن للبلاد.

وتجد الحكومة الجديدة نفسها أمام تحديات أمنية كبيرة تتعلق خاصة بالعدد الكبير لقطع السلاح والمليشيات المسلحة الموجودة خارج القانون وسلطة الدولة.

5-الانتفاضة العراقية:المطالب، التضحيات والمآلات:

يعرف العراق منذ فترة احتجاجات عنيفة لم يشهدها منذ سقوط مؤسسات الدولة بعد الإطاحة بنظام صدام حسين عام 2003، خاصة بعد سقوط قتلى وجرحى خلال مواجهات مباشرة بين المواطنين وقوات الأمن.

وقد عبّر العراقيون خلال هذه المظاهرات عن إصرار كبير من أجل إحداث القطيعة مع الممارسات السابقة وتحقيق مطالب التغيير على كافة المستويات، نحميلها فيما يلي:

-محاربة الفساد السياسي والإداري.

-تحسين ظروف معيشة المواطن العراقي من خلال الاهتمام أكثر بالجانب الاقتصادي.

-تجاوز الطائفية التي أضعفت مؤسسات الدولة.

-تشكيل حكومة وطنية وتكنوقراطية فوق الأحزاب والطائفية.

-تعزيز دور المؤسسات الوطنية بعيدا عن التدخلات الإقليمية ودولية.

-إعادة النظر في الوجود الأجنبي في العراق وفي مقدمته الوجود العسكري الأمريكي.

-بناء دولة القانون والحق بما يعزز مبدأ المواطنة ويحل إشكالية الطائفية والمذهبية.

-الربط بين الإصلاح السياسي والاقتصادي لحل المشكلات الاقتصادية التي يعاني من المواطن العراقي خلال السنوات الماضية.

إن هذه المطالب السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي رفعها العراقيون بمختلف فئاتهم خلال الحراك الذي دام لعدة أسابيع من خلال الالفتات المرفوعة التي ركزت على العديد من المطالب لاسيما ما يتعلق منها بالفساد ومحاسبة المفسدين وتحسين مستوى المعيشة للعراقيين، ستكون مآلاتها النجاح والتجسيد الميداني، إذا ما أصر العراقيون الذين خرجوا للشارع وواجهوا رصاص قوات الأمن بالرغم من سقوط عشرات المئات من القتلى والجرحى.

الاستنتاجات:

- لا يمكن بناء مواطنة حقيقية في المجتمعات العربية إلا بتجاوز المؤسسات القبلية، الدينية، غيرها وصولاً إلى بناء دولة وطنية تقوم على مؤسسات وطنية تضفي الشرعية على العمل السياسي داخل الدولة.
- إن الأزمات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تعرفها الكثير من الدول العربية وفي مقدمتها العراق، تعود أساساً إلى غياب مشروع مجتمع وطني، يجسّد التوافق الوطني الشامل.
- إن استمرار البناء الاجتماعي التقليدي في المجتمع العراقي، يشكل مقاومة للدولة الوطنية الحديثة، وبالتالي مقاومة للوطن وللمواطنة.
- إن استمرار الوجود الأجنبي في العراق وفي الكثير من الدول العربية وفي مقدمته الوجود العسكري الأمريكي، سيزيد من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية...
- إن بناء دولة القانون والحق بما يعزز مبدأ المواطنة سيحل إشكالية الطائفية والمذهبية ويحل أزمة المواطنة في كافة الدول العربية.
- الربط بين الإصلاح السياسي والاقتصادي لحل المشكلات الاقتصادية التي يعاني من المواطن العربي لمواجهة التحديات المختلفة.
- تعزيز العمل العربي المشترك في إطار إستراتيجيات مختلفة قادرة على حل الكثير من المشاكل التي تعاني منها الكثير من الدول العربية.

قائمة المراجع:

- 1- عبد الوهاب بن خليف، جيو سياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار. الجزائر: دار قرطبة، 2016.
- 2- عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقلية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 3- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1990.
- 4- A. ESMEIN, Eléments de droit constitutionnel, Tome I, Paris, 1927.

5-عبدالجليل حسن، العراق في ظل الاحتلال والمقاومة: دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج. دمشق: دار الفرق، 2006.

6- G.BURDEAU, Les libertés publiques, Paris, 1948.

7-نعوم تشومسكي، صناعة المستقبل: الاحتلال، التدخلات، الامبراطورية والمقاومة، ط 4 . بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2019.